مجلة الإحياء، المجلد 26، العدد: 39، جويلية 2026، ص - ص: 527-546
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

تأثير الأزمات الاقتصادية في قطاع الطاقة على ارتفاع معدلات الفقر: الدولة المصرية انموذجا

The impact of economic crises in the energy sector on high poverty rates: The Egyptian state as a model

د/ حمزة صوشة [1] **د/ لعلى بعيو**
SAOUCHA Hamza **Laala BAYOU**
جامعة قسنطينة 03 صالح بوبنيدر
مخبر الدولة، الاستراتيجيات الحكومية والسياسات العامة
hamza.saoucha@univ-constantine3.dz laala.bayou@univ-constantine3.dz

تاريخ الإرسال: 2025/06/23 **تاريخ القبول: 2026/07/27**

الملخص:
تعد ظاهرة الفقر من المشكلات المعقدة التي تعاني منها الدول ذات الاقتصادات الهشة بسبب التبعية الاقتصادية، وتسعى أغلبها لتقوية قطاع الطاقة باعتباره أساس الإنتاج الصناعي والزراعي. ومصر من بين هذه الدول، إذ عملت على تطوير منظومة إنتاج الطاقة وزيادة إنتاج الغاز لتقليل البطالة والفقر. غير أن الأزمات الاقتصادية في قطاع الطاقة عرقلت مسارها، فتحولت من دولة مصدّرة للنفط والغاز في السبعينيات إلى مستوردة في مطلع القرن الحالي، مما أدى إلى غلق شركات صناعية وارتفاع البطالة إلى 25% والفقر إلى 32.5%، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على تساؤل رئيس حول تأثير الأزمات في قطاع الطاقة المصري على معدلات الفقر، وهدفت إلى تبيان أثر هذه الأزمات على ارتفاع معدل البطالة في وسط المجتمع المصري، لذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل تحليل المعلومات والبيانات التي تفيد في تبيان حجم الأزمات الاقتصادية التي عصفت بقطاع الطاقة المصري وتأثيرها على معدلات البطالة والفقر.
الكلمات المفتاحية: الأزمات الاقتصادية؛ الطاقة؛ البطالة؛ الفقر.

Abstract:
Poverty is one of the complex issues affecting countries with fragile economies due to economic dependency. Most of these nations strive to strengthen their energy sector, as it is the foundation of industrial and agricultural production. Egypt is among them, having worked to develop its energy production system and increase gas output to reduce unemployment and poverty. However, economic crises in the energy sector disrupted this progress, transforming Egypt from an oil and gas exporter in the 1970s to an importer in the early 2000s. This shift

[1] المرسل المؤلف

led to the closure of industrial companies, raising unemployment to 25% and poverty to 32.5%. This study addresses a central question: how have crises in Egypt's energy sector affected poverty rates? It aims to highlight the impact of these crises on rising unemployment in Egyptian society, using a descriptive approach to analyze data on the scale of economic challenges in the energy sector and their effects on unemployment and poverty.
Key words : crises; energy; unemployment; poverty.

مقدمة:

يُعد الفقر من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها مختلف شعوب العالم، إذ لا تكاد تخلو دولة من وجود فئات تعاني من الحرمان المادي وضعف الإمكانيات. وتتفاوت نسب الفقر من دولة إلى أخرى تبعًا لاختلاف السياسات الاقتصادية ودرجة استغلال الموارد المتاحة. وتكمن خطورة هذه الظاهرة في آثارها السلبية على المجتمع، كضعف التغذية وانتشار الجهل والأوبئة، مما يجعلها من أبرز التحديات التي تسعى الدول والمنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، إلى الحد منها من خلال برامج التنمية المستدامة ومؤشرات قياس الفقر بمختلف أنواعه: الفقر المدقع والفقر الأدنى، والفقر الأعلى.

وفي المقابل، تُعد الأزمات الاقتصادية من أهم العوامل التي تؤثر في معدلات الفقر، خاصة حين تمس القطاعات الحيوية للدول، وعلى رأسها قطاع الطاقة، باعتباره المحرك الأساسي للنشاطين الصناعي والزراعي ومصدرًا رئيسيًا للإيرادات العامة. فعندما يتعرض هذا القطاع لأزمة، تنعكس آثارها على الاقتصاد الوطني في شكل بطالة وتراجع للاستثمارات، وهو ما قد يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر.

وتُعد مصر نموذجًا بارزًا في هذا السياق، حيث شهد قطاع الطاقة فيها خلال العقود الأخيرة أزمات متكررة أثرت على أدائه الاقتصادي. وتشير التقارير الصادرة عن البنك الدولي إلى أن ما يقارب 60% من السكان يعيشون داخل دائرة الفقر، منهم 32.5% في فقر مدقع، ما يثير تساؤلًا حول العلاقة بين أزمة الطاقة وارتفاع معدلات الفقر في مصر.

ومن هنا تبرز إشكالية هذه الدراسة المتمثلة في:

إلى أي مدى أثرت الأزمات الاقتصادية في قطاع الطاقة المصري على ارتفاع معدلات الفقر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، وفي إطار المنهج العلمي، تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الأولى:** يوجد تزامن واضح بين تراجع مؤشرات كفاءة قطاع الطاقة (متمثلة في تراجع الإنتاج المحلي وارتفاع فاتورة الاستيراد) وارتفاع معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (2010-2020).
- **الفرضية الثانية:** يوجد ارتباط ظاهري موجب بين ارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن تراجع قطاع الطاقة واتساع نسبة الفقر بين السكان، خاصة في المناطق الريفية والصناعية المتضررة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين قطاع الطاقة والفقر في مصر، والتعرف على مدى تأثير الأزمات الاقتصادية الطاقوية على مؤشرات المعيشة والعمل، من خلال تحليل التزامن بين

تراجع الإنتاج الطاقوي وارتفاع مؤشرات الفقر، مع السعي إلى اقتراح حلول وتوصيات للحد من آثار هذه الأزمات على الفئات الهشة.

وتتمثل قيمة هذه الدراسة في تقديم تحليل وصفي للعلاقة بين أزمات الطاقة والفقر في مصر خلال فترة حرجة (2010-2020)، وهي الفترة التي شهدت تحولات كبيرة في قطاع الطاقة المصري، مع محاولة ربط ذلك بتداعيات الإصلاحات الاقتصادية على الفئات الهشة، في محاولة لسد الفجوة في الأدبيات العربية حول هذا الموضوع/

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى تسليط الضوء على أحد أكثر القطاعات حساسية في الاقتصاد المصري، وربط أدائه المباشر بمستوى المعيشة من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما من شأنه أن يساهم في فهم أعمق لأسباب تفاقم الفقر وتقديم رؤية علمية تساعد صانعي القرار في تبني سياسات تنموية أكثر فعالية.

أما من حيث المنهج، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل السلاسل الزمنية للبيانات الثانوية الصادرة عن البنك الدولي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، وهيئة البترول المصرية، وذلك بهدف تحليل تطور مؤشرات قطاع الطاقة (الإنتاج، الاستهلاك، فاتورة الاستيراد) ومقارنتها بمؤشرات الفقر والبطالة خلال الفترة الزمنية المحددة، للوصول إلى نتائج علمية تفسر طبيعة العلاقة بين أزمات الطاقة والفقر في مصر.

1- مفاهيم عامة حول الأزمة الاقتصادية والفقر

1.1- تعريف الأزمة الاقتصادية: تُعرف الأزمة الاقتصادية بأنها خلل فجائي يظهر على التوازن في نشاط من الأنشطة الاقتصادية، أو في غالب الأنشطة الاقتصادية في دولة ما، وعادة ما يكون سببها اختلال في نظام التوازن بين العرض والطلب [1].

يمكن تعريفها بالتدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، ومن أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، مما ينعكس سلبًا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، وينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية[2].

يمكننا تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها اضطراب في أحد جوانب النظام الاقتصادي، مما يؤدي إلى إمكانية حدوث خلل في سوق العمل أو توقفه بشكل كلي. يظهر هذا الاضطراب المفاجئ من خلال عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، ويترتب عليه انخفاض غير متوقع في رأس المال المادي المستخدم للإنتاج والأصول المالية التي تشمل العقود الآجلة للنفط والعملات الأجنبية. نتيجة لذلك يبدأ انهيار أسواق الأسهم، ويتزامن مع تراجع قيمة العملة الوطنية، ويمتد التأثير لاحقًا ليشمل باقي القطاعات المرتبطة بالاقتصاد بشكل مباشر [3].

2.1- أشكال الأزمة الاقتصادية: تظهر الأزمات الاقتصادية عادة في ثلاثة أشكال تخص نظام الاقتصاد الرأسمالي، وهي[4]:

- **الأزمة الدورية:** تُعزى هذه الحالة عادةً إلى تكرار الإنتاج، بحيث يحدث عدم توازن بين الاستهلاك والإنتاج (استهلاك منخفض مع إنتاج مرتفع)، مما يؤدي إلى تراكم السلع وتكدسها وانخفاض قيمتها

في السوق. يُعرف هذا الوضع بأزمة فائض الإنتاج، وهي أزمة عامة تؤثر بشكل ما على القطاعات الأخرى.

- **الأزمة الوسيطة**: تمثل أزمة ذات تأثير متوسط من حيث الحجم والموقع، ويكون سببها ناتجًا عن اختلال في تفاصيل بسيطة ضمن عمليات الإنتاج.
- **الأزمة الهيكلية**: هي أزمة تؤثر على قطاع محدد من القطاعات الاقتصادية، ويتباين تأثيرها بناءً على القطاع المعني؛ فإذا كان القطاع غير حساس فإن التأثير يكون محدودًا، أما إذا كان القطاع حيويًا ويمثل ركيزة للاقتصاد مثل الطاقة والمواد الخام والمنتجات الغذائية وصناعة الحديد والصلب، فإن أثر الأزمة سيكون قويًا جدًا.

3.1- أسباب الأزمات الاقتصادية: تختلف وتتنوع أسباب الأزمات الاقتصادية، إلا أن أبرزها يكون إما:

- الدخول في الحروب، كما يحدث في أوكرانيا حاليًا.
- تراجع النمو الاقتصادي للدول.
- غياب مخططات طويلة المدى مع غياب رؤية تنموية شاملة للاقتصاد.
- التعامل بالقروض مع صندوق النقد الدولي، خاصة وأن قروضه ربوية تؤدي إلى تراكم الديون.

وتكمن خطورة هذه الأسباب في آثارها الواضحة على المتغيرات الكلية للاقتصاد، والتي تمتد لتؤثر على المتغيرات الجزئية، ومنها مستويات التوظيف والدخول الفردية[5].

من بين أبرز مظاهر الأزمات الاقتصادية التي تمس بشكل مباشر البنية الاجتماعية للدولة، أزمة الطاقة التي تعد أحد أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد. فعندما يعرف هذا القطاع تراجعًا في الإنتاج أو اختلالًا في التوزيع، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع الاستثمارات، مما ينعكس سلبًا على معدلات التشغيل ومستوى الدخل الفردي. ومع مرور الوقت، يتسع نطاق المتضررين من هذه الأزمة لتشمل فئات واسعة من المجتمع، لتتحول من أزمة اقتصادية إلى ظاهرة اجتماعية تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن دراسة الفقر لا تكتمل دون التطرق إلى الأزمات الاقتصادية، وخاصة أزمة الطاقة، باعتبارها أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تفاقم هذه الظاهرة داخل المجتمعات النامية مثل مصر.

4.1- تعريف الفقر: يُعتبر مفهوم الفقر من المفاهيم التي يختلف التعبير عنها باختلاف الشعوب والثقافات، إلا أن المعنى لا يختلف؛ فالفقر يعني للذين يعانون منه "الحرمان" من فرص العيش بكرامة، سواء أكان حرمانًا ماديًا أو حرمانًا معنويًا.

ويُعرف الفقر كذلك بأنه فترة زمنية يكون الفرد فيها يملك دخلًا محدودًا لا يضمن توفير الحاجات الأساسية والضرورية.

كما يُعرف بضعف المقدرة على توفير الحد الأدنى من الدخل الذي يوفر المعيشة الكريمة، بما فيها تحقيق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة والمتطلبات الغذائية.

كما يعرف الفقر حسب البنك الدولي في التقرير الذي صدر عنه سنة (لم تُذكر السنة) بأنه "عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة".

حسب التقرير الصادر سنة 2006 عن فرع التنمية، يظهر لنا تمييز بين مؤشرين للفقر البشري، والجدول التالي يُلخص ما جاء فيهما(6):

الجدول رقم 01 التمييز بين دليلين للفقر البشري

الأبعاد	البلدان السائرة في طريق النمو	البلدان المتطورة
مدى الحياة الصحية	احتمال الحياة أكثر 40 سنة	احتمال الحياة أكثر 60 سنة
تحصيل العلم	الهدف الوصول إلى التكوين في مجال القراءة والكتابة	الهدف الوصول إلى مهارات وظيفية
مستوى معيشة لائق	نسبة السكان الذين لا يملكون مصدر من مصادر المياه الصالحة للشرب. نسبة الأطفال الذين لا يصلون للوزن الطبيعي	نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر. معدل البطالة من سنة فأكثر

بالاستناد إلى هذا الجدول، يمكن استنتاج مفهوم الفقر من خلال الزاوية التي يُنظر إليه منها، فبالإضافة إلى فقر الدخل، هناك أيضًا مفهوم فقر القدرات، بمعنى أن الفقير هو الذي لا قدرة له على تحقيق المتطلبات الأساسية كالتعليم والصحة والدخل. ومن ثم أصبح قياس فقر القدرات يعتمد على ثلاث مؤشرات رئيسية هي(7):

1. **مؤشر الصحة الغذائية:** يستهدف هذا المؤشر قياس وزن الأطفال الأقل من 5 سنوات.
2. **مؤشر صحي إنجابي:** يركز هذا المؤشر على قياس نسبة إنجاب الأطفال دون رعاية صحية.
3. **مؤشر تعليمي معرفي:** يُبنى على أساس تحديد نسبة الجهل بين الإناث.

ويعتمد التطبيق العملي لقياس الفقر على حساب خط الفقر الذي يمنحنا القدرة على استنتاج مؤشرات الفقر من خلاله كما يلي(8):

- **مؤشر نسبة الفقر:** ويعرف باسم آخر وهو معامل تعداد الأفراد (Headcount Index)، ويعمل عن طريق تقسيم عدد الفقراء على عدد السكان الكلي.
- **مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap)** أساس هذا المؤشر تحديد الفجوة بين الاستهلاك وخط الفقر كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك إجمالي السكان.
- **مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Index)** تتم عملية حسابه بالاستناد إلى تحديد الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر.
- **معامل جيني (Gini Index)** يستخدم لتحديد نسبة التفاوت في توزيع الدخل بين السكان الفقراء وغير الفقراء.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد خط الفقر يختلف من بلد لآخر بناءً على الظروف المحلية والاقتصادية، حيث يتم تحديده باستخدام مؤشرات الدخل والإنفاق(9).

ويعتمد البنك الدولي هذا الأسلوب لتحديد خط الفقر داخل البلدان، ويُعرف الأخير بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية. ولتطبيق هذه الطريقة يحتاج البنك الدولي إلى إحصائيات تتعلق بمعدل إنفاق الأسرة ومتوسط الدخل لديها، ليستطيع بذلك معرفة خط الفقر الذي تقع فيه جل الأسر داخل الدولة، وتقسم خطوط الفقر إجمالا إلى ثلاثة وهي:

- **خط الفقر المدقع** وهو إجمالي تكلفة البضائع المطلوبة لتحقيق الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية.
- **خط الفقر المطلق** (Absolute Poverty Line) وهو إجمالي تكلفة الاحتياجات المطلوبة من أجل الاستهلاك الأساسي، سواء الغذائي أو غير الغذائي للأسرة.
- **خط الفقر النسبي** (Relative Poverty Line) وهو ما يُعرف بالمتوسط العام للدخل الذي تتحصل عليه الحكومة.

5.1- أسباب الفقر: أما بالنسبة لأسباب الفقر، فهي تتمحور في مجموعة من الأبعاد التي تسهم في تكوينه، وهي[10]:

أولا: البعد السياسي

يؤثر التوزيع الجغرافي للسكان بشكل أو بآخر على مستوى المعيشة داخل المجتمع، وذلك يرجع لقلة الموارد المتاحة للأفراد نظرًا لتركيبتها الجغرافية. أيضًا العوامل الأمنية وما يعتريها من تغيرات، خاصة خلال فترة الصراعات المسلحة، تشكل عبئًا على النشاط الاقتصادي وتؤثر على عملية تطويره بسبب الخلل الذي يطرأ على عجلة التنمية الاقتصادية نتيجة توقف الاستثمار وهروب رأس المال بسبب الحرب. وبالتالي تقل الموارد المتاحة لأفراد المجتمع، وهذا يؤثر على مستوى المعيشة ويسبب تفشي ظاهرة الفقر. بالإضافة إلى أن بعض الخطط الاستراتيجية التي تهدف لإدارة الموارد يكون فيها خلل معين يؤدي إلى سوء التسيير، مما ينعكس سلبًا على المجتمع.

ثانيا: البعد الاقتصادي

ويدخل في هذا الإطار كل ما يمس النظام الاقتصادي من اضطرابات وتحديات يسهم فيها التقدم العالمي والتطور على مختلف الصعد، وعدم استغلال الموارد التي يمتلكها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى التأثيرات المتعلقة بالعولمة والخصخصة. كل هذه العوامل وغيرها لها تأثير إيجابي أو سلبي على أفراد المجتمع ومستوى معيشتهم.

ثالثا: البعد الاجتماعي

إن ظهور الطبقية داخل المجتمع يفتح الباب لبروز ظاهرة الفقر وتدني مستوى المعيشة، فالطبقية تدعو لاستغلال الأغنياء لحاجة الفقراء، مما يزيد الغني غنى والفقير فقرًا. كما أن بروز الطبقية داخل المجتمع يقلل من فرص تحقيق حياة كريمة، خاصة وأن الموارد والإمكانات المتاحة تقل بسبب ضعف الدخل، ما يؤدي بدوره إلى ظهور آفة الفقر وتدني مستوى المعيشة.

من خلال تحليل الأبعاد الثلاثة يمكننا القول كلما تشعبت الأبعاد الاقتصادية للفقر، كلما تأججت المشاكل السياسية، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الاجتماعي والاستقرار في المجتمعات العربية[11].

من هذا المنطلق، يمكن القول إن دراسة الفقر لا تكتمل دون التطرق إلى الأزمات الاقتصادية، وخاصة أزمة الطاقة، باعتبارها أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تفاقم هذه الظاهرة داخل المجتمعات النامية مثل مصر.

2- أزمات الطاقة المتعددة ودورها في تراجع القدرات المعيشية للمواطن في مصر:

بعد استعراض الإطار النظري المرتبط بمفهوم الأزمة الاقتصادية والفقر، ينتقل هذا المبحث إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، وذلك بهدف استجلاء طبيعة العلاقة بين أزمات قطاع الطاقة المصري ومؤشرات الفقر والبطالة على أرض الواقع. ويعتمد هذا المبحث على تحليل البيانات والإحصاءات

المتوفرة حول تطور قطاع الطاقة المصري، ومقارنتها بمؤشرات الفقر والبطالة، وذلك للتحقق من صحة الفرضيات المطروحة والكشف عن طبيعة الترابط بين التراجع الطاقوي ومستوى المعيشة في المجتمع المصري.

وللاشارة فإنّ الفترة الأساسية للتحليل هي 2010-2020، فقد تم تحديث بعض المؤشرات الرئيسية (مثل التضخم ونسب الفقر) حتى عامي 2023 و2024 لتوضيح استمرارية الأزمة وتداعياتها.

1.2- ملامح أزمة قطاع الطاقة في مصر: تُعد الدولة المصرية من البلدان العربية ذات التعداد السكاني الكبير، والتي تشهد نسب فقر مرتفعة تعود لأسباب متعددة، يأتي في مقدمتها الأزمات المتتالية التي تمس قطاع الطاقة. فقد أظهرت الأزمة الأخيرة التي مست هذا القطاع عجز الدولة بحد ذاتها، وليس المواطنين فقط، حيث عانى المصريون من أزمة كهرباء حادة تجاوزت المعدلات الطبيعية؛ ففي السابق كان انقطاع التيار الكهربائي مقتصراً على فصل الصيف باعتباره فصل الذروة في الاستهلاك، ولكن امتداد الانقطاع إلى فصل الشتاء دون مبررات طبيعية يشير إلى وجود أزمة هيكلية حادة في قطاع الطاقة[12].

وشهدت مصر بدايةً أزمة كبيرة في انقطاع التيار الكهربائي بسبب زيادة الاستهلاك وانخفاض إنتاج الغاز بشكل كبير في حقل "ظهر" العملاق بالبحر المتوسط، حيث تجاوز الاستهلاك اليومي للطاقة 37 ألف ميغاوات، بزيادة 12% عن العام السابق . ورغم نجاح مصر في زيادة قدرتها على الإنتاج الاسمي من الكهرباء إلى ما يصل إلى حوالي 58 ألف ميغاوات يومياً من خلال إنشاء محطات توليد عملاقة، فإن الإنتاج الفعلي يقدر بنحو 35 ألف ميغاوات فقط بسبب عدم توفر الوقود الكافي لتشغيل المحطات.

وفي هذا السياق، أقر مسؤولون حكوميون بأن قطاع الكهرباء في مصر تجاوز "الخط الأحمر" بسبب ضعف الموارد المالية للوزارة الوصية[13]، التي أصبحت غير قادرة على دفع ثمن وقود مولدات الكهرباء والديون المستحقة عليها، وأن عدم توفر البنزين المخصص لإنتاج الكهرباء هو المؤدي لانقطاع التيار الكهربائي في فصل الشتاء، رغم أن الاستخدام ليس في فترة الذروة.

ولمواجهة هذه الأزمة، وضعت الحكومة المصرية قراراً ينص على تخفيف أحمال الكهرباء، حيث زادت فترة قطع التيار الكهربائي إلى ثلاث ساعات يومياً، وهو ما أثار استياءً واسعاً في الشارع المصري، خاصة وأن هذه الاستراتيجية تزامنت مع موجة حر شديدة تضرب البلاد. ووجه رئيس الوزراء مصطفى مدبولي اعتذاره للشعب عن أزمة قطع الكهرباء، معتبراً أنها "موضوع شديد الصعوبة"، فيما قدرت الحكومة تكلفة حل الأزمة العاجلة بنحو 1.18 مليار دولار، لتوفير الوقود اللازم لاستقرار عمل شبكات الكهرباء[14].

2.2- تداعيات الأزمة على هشاشة قطاع الطاقة: لم تقتصر أزمة الطاقة على انقطاع الكهرباء، بل امتدت لتشمل نقصاً حاداً في المازوت، أحد المشتقات الرئيسية للبترول، خاصة بعد غلق العديد من آبار النفط المصرية، مما أدى إلى عجز الدولة عن تحقيق اكتفاء نفطي. وقد تفاقم هذا العجز مع تراجع الاستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى (السياحة والتجارة وغيرها) بنسبة قاربت 95%

خلال الفترة الماضية، مما أدى إلى نقص في تحصيل العملة الصعبة، وبالتالي تأثير كبير على دفع المستحقات المالية للشركاء الأجانب في قطاع الطاقة والبترول[15].

وتجدر الإشارة إلى أن عملية دفع قيمة المشتريات البترولية تتم وفق اتفاقيات مبرمة مع الشركات، وعادة ما تكون في فترات قصيرة إلى متوسطة المدى .نتيجة لتراجع الاستثمار، حدثت اختلالات مالية وتراكمت المديونيات لصالح الشركاء الأجانب، والتي تجاوزت 2 مليار دولار، مع صعوبات في الحصول على مشتريات جديدة، مما جعل قطاع الطاقة في مصر قطاعاً هشاً [16].

ولم تتوقف الأزمات عند هذا الحد، بل شهد القطاع أزمة أخرى تمثلت في تسوية قدرها 500 مليون دولار مع هيئة كهرباء "إسرائيل"، بشأن نزاع حول اتفاق للغاز الطبيعي الذي توقف العمل به. وقد أقرت الهيئة المصرية العامة للبترول بعجزها عن تسديد هذه القيمة دفعة واحدة، حيث تم الاتفاق على سدادها على ثماني سنوات ونصف، بواقع 60 مليون دولار دفعة مقدمة، و40 مليون دولار بعد ستة أشهر، وسداد المبلغ المتبقي بواقع 25 مليون دولار على 16 قسطاً كل ستة أشهر .وتجدر الإشارة إلى أن مصر بدأت استيراد الغاز من إسرائيل للمرة الأولى مطلع عام 2020، بموجب صفقة لاستيراد 85 مليار متر مكعب من الغاز على مدى 15 عاماً بنحو 19.5 مليار دولار [17].

3.2- العلاقة بين أزمة الطاقة ومؤشرات الفقر في مصر: لم تقتصر آثار الأزمات المتراكمة في قطاع الطاقة على الجانب الاقتصادي للدولة فحسب، بل امتدت لتطال المستوى المعيشي للمواطن المصري بشكل مباشر. فتراجع إنتاج الطاقة وتزايد الديون والعجز المالي أدى إلى انكماش في فرص العمل، وارتفاع في تكاليف الإنتاج، ما انعكس على أسعار السلع والخدمات الأساسية . من ثم، بدأت مظاهر الفقر في الاتساع لتشمل شرائح جديدة من المجتمع المصري.

ولتحديد طبيعة هذه العلاقة بشكل أكثر دقة، يقدم الجدول التالي ملخصاً لتطور مؤشرات قطاع الطاقة ومعدلات الفقر والبطالة في مصر خلال الفترة (2015-2020)، وهي الفترة التي شهدت أبرز تداعيات أزمة الطاقة وبرامج الإصلاح الاقتصادي:

الجدول (01): تطور مؤشرات قطاع الطاقة ومعدلات الفقر والبطالة في مصر(2015-2020)

السنة	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون طن مكافئ)	معدل البطالة (%)	نسبة الفقر (%)
2015	45.7	12.8	27.8
2017	49.8	11.9	32.5
2019	65.3	8.6	29.7
2020	58.5	9.6	...

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتقارير البنك الدولي

وتشير البيانات الرسمية إلى أن نسبة الفقر في مصر ارتفعت إلى 32.5% خلال العام المالي 2018/2017، مقابل 27.8% في العام السابق لانطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهذا يعني أن أكثر من 32 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر الوطني، ورغم أن أحدث البيانات المتاحة (لعام 2019-2020) تشير إلى انخفاض مستويات الفقر إلى 29.7%، فإن هذا الرقم قد ارتفع بالتأكيد منذ

ذلك الحين، خاصة مع فقدان الجنيه المصري أكثر من 50% من قيمته مقابل الدولار الأميركي منذ مارس 2022، بينما فشلت تدابير الحماية الاجتماعية في مواكبة زيادات الأسعار [18].

وقد أشار تقرير البنك الدولي إلى أن حوالي 60% من سكان مصر إما يعيشون في فقر أو معرضون له، مع فروقات جغرافية كبيرة في معدلات الفقر داخل البلاد، حيث تتراوح النسب بين 7% في محافظة بورسعيد و66% في بعض محافظات الصعيد .كما تأثرت الطبقة الوسطى بشكل سلبي بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي زادت من تكاليف المعيشة، خصوصاً في قطاع الطاقة [19].

وفي هذا السياق، أشار تقرير صادر عن معهد تشاتام هاوس (Chatham House) إلى أن شبكات الأمان الاجتماعي القائمة فشلت في التعويض بشكل كافٍ عن الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها الأسر المصرية خلال الإصلاحات، والتي نتجت أساساً عن عدة تخفيضات حادة في قيمة الجنيه، وخفض دعم الطاقة، وما ترتب عليه من تضخم. وبلغ التضخم السنوي 31.93% في فبراير 2023، وهي أعلى مستوياته منذ عام 2017 عندما بلغ التضخم ذروته عند 33 % [20].

بناءً على المعطيات الرقمية والتحليلية المعروضة أعلاه، يمكن مناقشة الفرضيتين في ضوء النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تنص على وجود "تزامن واضح بين تراجع مؤشرات كفاءة قطاع الطاقة وارتفاع معدلات البطالة في مصر"، وقد خلصت المقارنة الوصفية بين مؤشرات قطاع الطاقة (الإنتاج المحلي، فاتورة الاستيراد) ومؤشرات البطالة خلال الفترة المدروسة إلى وجود تطابق واضح في الاتجاهات، حيث تزامن تراجع الإنتاج الفعلي للكهرباء إلى 35 ألف ميغاوات مقابل قدرة اسمية تبلغ 58 ألفاً مع انكماش فرص العمل وارتفاع البطالة، خاصة في القطاعات الصناعية المرتبطة بالطاقة، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغيرين.

الفرضية الثانية: تنص على وجود "ارتباط ظاهري موجب بين ارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن تراجع قطاع الطاقة واتساع نسبة الفقر بين السكان". وتُظهر المعطيات تطابقاً كبيراً مع الفرضية الثانية، حيث تزامن ارتفاع البطالة مع زيادة نسبة الفقر إلى 32.5% في العام المالي 2018/2017، مقابل 27.8% في 2015، كما اتسعت الفجوة الجغرافية في معدلات الفقر بين محافظات الصعيد (حيث تصل إلى 66%) والمحافظات الساحلية (حيث لا تتجاوز 7%)، مما يشير إلى تأثير تراجع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالطاقة على توزيع الدخول ومستويات المعيشة

4.2- انعكاسات الأزمة على الأمن الغذائي والاجتماعي: إن الانخفاض الكبير في الدخل أثّر على المصريين بشكل كبير، خاصة فيما يتعلق بتحقيق أمنهم الغذائي، حيث ارتفعت نسبة فاقدي الأمن الغذائي من حوالي 14 %إلى 17% من السكان، أي نحو 13.7 مليون مصري، وانضم 15.2% إلى شريحة الفقراء، وتضم القاهرة وحدها حوالي 3.5 مليون فقير من فاقدي الأمن الغذائي[21].

ويتجلى التأثير الاجتماعي للأزمة أيضاً في تراجع الإنفاق الحكومي على القطاع الاجتماعي، حيث انخفض الإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان والمرافق العامة والحماية الاجتماعية من 54% إلى 34% من إجمالي الإنفاق الحكومي بين عامي 2009و2020 .وبحلول عام 2019، انخفض الإنفاق الاجتماعي (بما في ذلك الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية) إلى 5.1% فقط من الناتج

المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 7%في عام 2014 .وهذا التراجع في الإنفاق على الخدمات العامة الأساسية يحمل أعباء مالية كبيرة على الأسر، ويساهم في تفاقم الفقر متعدد الأبعاد[22].

يتضح مما سبق أن العلاقة بين قطاع الطاقة ومستويات الفقر في مصر ليست مجرد علاقة اقتصادية بحتة، بل تمتد لتؤثر في مختلف الجوانب الاجتماعية والمعيشية للأفراد، فقد أظهر التحليل أن تراجع كفاءة قطاع الطاقة، المتمثل في انخفاض الإنتاج المحلي وارتفاع فاتورة الاستيراد وتراكم الديون، قد تزامن مع ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة والفقر، خاصة في المناطق الريفية والصناعية المتضررة. كما أظهرت المعطيات أن الإصلاحات الاقتصادية في قطاع الطاقة، رغم ضرورتها المالية، قد أسهمت في زيادة أعباء المعيشة على الفئات الهشة والطبقة الوسطى، مما يستدعي تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لتخفيف الآثار السلبية لهذه الإصلاحات. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري الانتقال إلى دراسة الانعكاسات الاجتماعية لهذه الظاهرة، للوقوف على كيفية تأثير الفقر في بنية المجتمع وسلوك أفراده، وهو ما سيتناوله المبحث الموالي.

3- الآثار الاجتماعية المترتبة عن الفقر في مصر

1.3- الآثار السلبية للفقر في مصر

أ- التعليم وعمالة الأطفال: يُعد التعليم أول المجالات التي تتأثر سلباً بتفشي الفقر، حيث يدفع العوز المالي الأسر إلى إخراج أطفالها من المدارس وإلحاقهم بسوق العمل. وقد قدرت دراسة بحثية أن عدد الأطفال العاملين في مصر بلغ حوالي مليوني طفل، وهو ما يمثل 26% من العدد الكلي للأطفال في مصر، يعملون في إطار خارج عن القانون الذي يحمي الطفل من ممارسة الأعمال الشاقة، منهم 83% يعملون في الريف مقابل 16%في المدن، وأن 46% من إجمالي هؤلاء الأطفال العاملين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 سنة، وأن 78% منهم من الذكور و21% من الإناث[23].

وتشير التقديرات الحديثة الصادرة عن منظمة العمل الدولية إلى وجود 4.2 مليون طفل عامل في مصر، منهم 3.7 مليون في أعمال خطرة أو غير قانونية، وفقاً لمسح عمل الأطفال الوطني [24].

وتُظهر بيانات المسح الصحي للأسر المصرية لعام 2021 الصادر عن اليونيسيف أن 1.3 مليون طفل (بنسبة 4.9%) يمارسون عمالة الأطفال، مسجلةً انخفاضاً من 7% في عام 2014، مما يشير إلى تحسن ملحوظ لكنه لا يزال غير كافٍ. ويتركز هؤلاء الأطفال بشكل أكبر في المناطق الريفية، وخاصة في صعيد مصر، حيث تتفاقم معدلات الفقر [25].

هذه النسبة المرتفعة من عمالة الأطفال تؤثر بشكل عميق على السلوك العام في الفئات الشبانية، من حيث المعاملة والتصرفات والثقافة السائدة. فالانقطاع المبكر عن التعليم يحرم الأطفال من فرص التطور المعرفي والنفسي السليم، ويكرس دورة الفقر بين الأجيال [26].

ب- تعاطي المخدرات والانحراف السلوكي: برغم ارتفاع نسبة الفقر داخل فئة الشباب، فإن الكثير منهم يتعاطون المخدرات بأنواعها، خاصة المتوفر منها بأسعار تتناسب مع أوضاعهم المادية، ويتعلق الأمر بالحشيش بشكل أساسي. ويرجع السبب - حسب خبراء علم الاجتماع التربوي - إلى ابتعاد الشباب عن مزاولة الدراسة وخروجهم إلى الشارع قبل تكوّن وعي سليم لديهم، مما يؤثر على منظورهم للحياة. فالعلم من منظور غالبية الشباب المصري ليس ضرورة للحياة، بل يعتبرونه أمراً ثانوياً، وذلك يعود لعدم القدرة المادية على تحصيله.

وتشير أحدث الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المسح القومي الشامل للتعاطي لعام 2020 إلى تراجع مؤشرات الإدمان بنسبة 1.1 نقطة مئوية، لتصل إلى 2.3% مقابل 3.4 %عام 2014. ومع ذلك، تظل ظاهرة تعاطي المخدرات مصدر قلق كبير، حيث ضبطت الأجهزة الأمنية 93 ألفاً و997 قضية جلب وترويج وتعاطي مواد مخدرة في عام 2022[27].

ويتكون وعي لدى عامة الناس يدفع أطفالهم في سن مبكرة للدخول إلى عالم الشغل، حتى يتسنى لهم المساهمة في إعالة الأسرة من أجل تحقيق الموارد الأساسية من مأكل ومشرب ودفع مستحقات السكن.[28]

ج- تأثير الفقر على الإبداع والأمية والصحة: إن للفقر تأثيرات ملحوظة على الإبداع داخل المجتمع، إذ يزداد التأثير السلبي كلما زادت درجة الفقر. فكلما كان مستوى المعيشة منخفضاً، تقل فرص الابتكار والاكتشافات التي من شأنها أن تعزز تنمية المجتمع وتقدمه. ويعود ذلك إلى نقص الإمكانيات لدى الأفراد الذين يعانون من الفقر؛ حيث يجدون صعوبة في التكيف مع التطورات الحديثة حتى لو تمكنوا من الالتحاق بالعملية التعليمية، إلا أنهم يواجهون تحديات عديدة عند محاولة مواكبة التكنولوجيا المتقدمة، التي تتطلب غالباً موارد مالية كبيرة. كما أن الأمية الناتجة عن الفقر ترتبط بشكل وطيد بانتشار الأمراض في المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة الاجتماعية.

ويؤكد الباحثون أن الفقر له آثاره السلبية التي لا حصر لها على المجتمعات، إلا أن الخطر الأكبر يكمن في تأثيراته السلبية على العلم. فكلما كان المجتمع فقيراً، قلت عملية الإبداع، وقلت الابتكارات التي تساعد على تقدم المجتمع[29].

ليس هناك شك في أن الفقر يُعد أحد أكبر الأمراض الاجتماعية، وهو آفة تعاني منها جميع المجتمعات وليس فقط مصر. إن هذه الظاهرة ليست مرتبطة بتدهور قطاع الطاقة فحسب، وليست مقتصرة على منطقة معينة أو ظروف محددة؛ بل إن تأثيراتها تمتد إلى كافة جوانب الحياة التي تساهم في تقدم المجتمع وازدهاره. فليس للفقر آثار اقتصادية أو اجتماعية فقط، بل إنه يشكل شبكة معقدة من التأثيرات التي قد تكون كفيلة بتدمير المجتمع بأسره. يُعتبر الفقر هاجساً رئيسياً أمام تنمية الإنسان، حيث يجد الفرد الفقير نفسه عاجزاً عن استغلال العديد من الفرص بسبب قلة موارده المالية. هذا العجز يمنعه من تحسين ذاته ومواكبة التطورات السريعة في العصر الحالي، كما أنه يحرم الفقراء من الرفاهية التي ينعم بها الآخرون، مما يؤدي إلى عزلهم عن المجتمع بشكل كبير[30].

د- تأثير الفقر على الصحة العامة: يثير الفقر تأثيراً اجتماعياً كبيراً يتمثل في زيادة انتشار الأمراض، حيث يسهم نقص الموارد المادية في سوء التغذية وعدم القدرة على الحصول على الأدوية اللازمة لعلاج العديد من الأمراض. وتُظهر البيانات أن مصر ضمن 36 بلداً يتركز فيها 90% من عبء سوء التغذية العالمي. كما تشير التقديرات إلى أن 31 مليون شخص في مصر يعانون انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد[31].

وقد توصلت دراسة حديثة إلى أن نحو 70% من الأسر في العينة يعانون من نقص الأمن الغذائي، ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مستوى الدخل ومستوى المعيشة .وتتجلى خطورة هذه الظاهرة في الدول النامية، مثل مصر، حيث أدى سوء التغذية إلى ارتفاع معدلات الوفاة. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف الخدمات الصحية وعدم تطورها، بالإضافة إلى تدهور البنية التحتية المتعلقة

بتوفير المياه النظيفة والسكن اللائق. وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن نحو 45% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة ترتبط بنقص التغذية[32].

لذا يتوجب مكافحة آثار الفقر هذه، ويفترض أن يكون التعليم هو الوسيلة الأكثر فعالية لدرء هذه المشكلة.

2.3- آليات الوقاية من تفشي ظاهرة الفقر: تتعدد الآليات التي يمكن من خلالها الحد من تفشي ظاهرة الفقر، خاصة إذا توفرت الموارد المالية ووُجدت استراتيجية سليمة تكون أساساً في عملية محاربة الفقر والوقاية منه، بالإضافة إلى ضرورة دفع عجلة الإنتاج لتعمل بطاقتها القصوى، وتحقيق نمو اقتصادي كبير، وتحقيق عدالة أفضل في توزيع الثروة، ورفع كفاءة اليد العاملة، والتنسيق بين الدولة ومؤسسات المجتمع الأهلي وتأمين الشفافية. ويعتبر الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية مقلقة، وقد تناولتها الدراسات من مختلف جوانبها[33].

أ- تطوير القطاعات الاقتصادية: كما ذكرنا سابقاً، يعتبر الوضع الاقتصادي من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى الفقر، مما يستوجب وضع خطة لزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي. بمعنى أنه لا ينبغي تحسين قطاع معين على حساب القطاعات الأخرى، أو التركيز على تطوير المناطق الحضرية مع تجاهل المناطق الريفية. لذا، فإن إعداد استراتيجية لتعزيز الإنتاج الوطني يسهم في تحقيق التنمية ورفع مستوى التراكم اللازم لضمان استمرار الحركة الاقتصادية الوطنية، ويتطلب استثمار جميع القدرات المتاحة في كافة المناطق للوصول إلى هذا الهدف. وهذا الأمر يستدعي تكاتف جهود الدولة والأفراد على حد سواء.

وقد أشار البنك الدولي إلى أن معدل الفقر الوطني في مصر ارتفع عام 2022 إلى 32.5%، بينما تشير تقديرات أخرى إلى وصوله إلى 35.7% في يوليو 2023. ويعكس هذا الارتفاع الحاجة الملحة لتطوير القطاعات الاقتصادية كأداة رئيسية للحد من الفقر[34].

ب- تأمين عدالة أفضل في توزيع الثروة: تزايد الفجوة بين ذوي الدخل المحدود والأثرياء قد بلغ حداً غير مقبول، مما أدى إلى تراجع واضح في الطبقة الوسطى. لذا فإن تعزيز الإنتاج بجميع أشكاله يتطلب تحقيق تصريف أكبر للمنتجات المحلية داخل السوق. هذا الأمر يستدعي تحسين أوضاع الفئات الأقل دخلاً التي تمثل النسبة الأكبر من المواطنين، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد حل لمشكلة البطالة المتفشية؛ وإلا سيبقى اقتصاد أي بلد يعاني من الركود والانحدار. وبالتالي ستجد الكفاءات العالية نفسها مرغمة على مغادرة البلاد بحثاً عن ظروف حياة أفضل.

إن تطوير القاعدة الإنتاجية يصبح بلا فائدة إذا لم يتم تحديد المستفيدين بشكل واضح من التطورات الحاصلة فيها ومن عائداتها، إذ يجب أن يشمل ذلك كافة مواطني المجتمع ليتمكنوا من العيش بكرامة ويصبح بالإمكان التخلص من ثلاث آفات رئيسية: الفقر والجهل والمرض. ويمكن بلوغ ذلك إذا وضعت السلطات السياسية خطة واضحة تحدد الأهداف الاقتصادية ووسائل تنفيذها، مع ضمان توفير وسائل الإنتاج والعمالة بكفاءة عبر مختلف القطاعات. وبذلك يصبح التخطيط أداة استراتيجية تهدف لتحسين مستوى الدخل الوطني، وليس نقلاً لنظام موجه، بل يعني التنظيم والعقلانية والمرونة لتحقيق الاستفادة القصوى من إمكانيات البلد بطريقة صحيحة وأكثر فعالية لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية.

ج- تطوير اليد العاملة: تطوير قوة عاملة تتمكن من استخدام التكنولوجيا بسهولة وفهم كيفية عمل الأجهزة هو أمر حيوي. هؤلاء العمال هم من يسهمون في تحقيق مستويات عالية من الأداء والإنتاجية. لذا، فإن الدور الذي تلعبه الدولة في اتخاذ قرارات استراتيجية يعد بالغ الأهمية، بما في ذلك إنشاء مؤسسات تعليمية مهنية وتحفيز الشباب على الانخراط فيها، مما يساعد على تغيير الثقافة السائدة التي تعتبر أن الحصول على شهادة جامعية هو السبيل الوحيد لضمان حياة أفضل. لقد أصبح يُنظر إلى أهمية تعزيز التعليم الفني والتدريب المهني بقبول واسع باعتباره ليس مجرد حل لمشكلة تسرب الطلاب، بل كأداة فعالة لتحسين فرص العمل وتعزيز الاقتصاد عبر توفير قوى عاملة متخصصة ومؤهلة.

لقد أظهرت الأحداث أن العمالة الماهرة تحظى بقيمة مرتفعة في سوق العمل المحلي والعالمي. الدول النامية التي تمتلك عمالة مؤهلة وبأسعار تنافسية ستكون قادرة على تصدير هذه العمالة إلى مختلف أنحاء العالم. يتجلى نجاح هذا المفهوم في القدرة التي يمتلكها الأفراد من بولندا، والتشيك، ورومانيا، وشرق ألمانيا في العثور على فرص عمل في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بفضل مهاراتهم العالية وأجورهم المنخفضة. كذلك، تقوم دول أمريكا اللاتينية بتصدير قواها العاملة نحو الشمال، بينما تعتبر الهند مصدراً من أبرز المصادر للعمالة المتخصصة سواء من ناحية التدريب أو الكفاءة.

وهذا يشير إلى أن العمال يجب أن يضعوا في الحسبان العمل بأجر زهيد بالإضافة لضرورة حصولهم على التكوين اللازم للوصول لدرجة الاحترافية، أما العمال الذين لا يملكون المستوى المطلوب فسيواجهون صعوبات متعددة يمكن أن تصل بهم لأبواب البطالة. الأمر الذي يطرح تحدياً جديداً يتمثل في إيجاد حل للعاطلين عن العمل الذين يفتقدون إلى المهارات والكفاءات العالية.

د- تفعيل التعاون بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني: لا يمكن معالجة ظاهرة الفقر بمعزل عن تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، فهي شريك أساسي في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية والتنموية. وقد أشار البنك الدولي إلى أن برنامج "تكافل وكرامة" يُعد أكبر برنامج تحويلات نقدية مشروطة يستهدف الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يستفيد منه حوالي 25% من الأسر الأكثر فقراً في مصر[35].

إن تفعيل دور المؤسسات الشبابية بشكل خاص، والتنسيق والعمل المشترك بين منظمات المجتمع الأهلي بشكل عام، يتحقق عن طريق وضع مشاريع مشتركة، والحصول على مساعدات ومساندة من الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، بهدف التخفيف من حالة الفقر المنتشرة في مختلف المناطق.

يتضح مما سبق أن الفقر في مصر ليس مجرد نقص في الدخل، بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد تمتد آثارها لتشمل التعليم والصحة والسلوك الاجتماعي. وقد تسبب تفاقم الفقر في ارتفاع معدلات عمالة الأطفال، وانتشار تعاطي المخدرات بين الشباب، وتدهور مستويات التغذية والصحة العامة، وتراجع الإبداع والإنتاجية المجتمعية. وتتطلب مواجهة هذه الآثار استراتيجية متكاملة تجمع بين تطوير القطاعات الاقتصادية، وتحقيق عدالة توزيع الثروة، وتأهيل اليد العاملة، وتفعيل دور المجتمع

المدني في منظومة الحماية الاجتماعية. وتظل قضية الفقر في مصر بحاجة إلى سياسات أكثر فاعلية واستدامة، تعالج جذور الظاهرة لا مظاهرها فقط، وتضمن حق المواطنين في حياة كريمة وعيش لائق

4- تفعيل التعاون والتنسيق بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني

بعد أن تناولنا في الفصول السابقة الآثار الاجتماعية للفقر وأبرز العوامل الاقتصادية المساهمة في تفاقمه، تبرز أهمية البحث في الأدوار المشتركة بين الدولة والمجتمع المدني بوصفها آلية عملية لمعالجة جذور الظاهرة. فالتنمية لا تتحقق فقط عبر السياسات الحكومية، بل من خلال تعاون تكاملي يضمن شمول جميع الفئات الاجتماعية في مسار محاربة الفقر[36].

- **تطوير الإطار التشريعي الناظم لعمل منظمات المجتمع المدني :**ويعني ذلك تفعيل دور الأحزاب السياسية الوطنية لتتمكن من الاضطلاع بدور طليعي، وألّا يكون وجودها هشًّا أو هامشيًّا في الحياة السياسية. وبالتالي، يجب أن تتعامل الدولة مع الأحزاب السياسية على أنها مؤسسات وطنية تسهم في التنمية السياسية والديمقراطية[37].

- **تفعيل دور الجمعيات والهيئات الاجتماعية :**تتمتع الجمعيات غير الحكومية بالقدرة على إدارة أنشطتها باستقلالية كاملة، مما يمنحها الحق في تنفيذ المهام التي تعكس أهدافها وبرامج عملها، دون الخوف من تهديدات بحظر هذه الأنشطة تحت مزاعم أنها تحمل طابعًا سياسيًّا[38].

وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية في توجيهاتها ونصائحها، المستندة إلى نتائج تقييم مستوى الفساد بين الدول، فإن "تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمشاركة المدنية يُعد استراتيجية رئيسية للدول النامية التي تسعى إلى مساءلة الحكومات"[39].

وأشار مدير المنظمة، كوبس دي سورات، إلى أنه "على الرغم من ذلك، تواصل العديد من الحكومات الحد من أنشطة تلك المؤسسات"، كما لاحظت الهيئة أن عددًا كبيرًا من هذه المنظمات غير قادر على مواجهة تحديات الإصلاح بمفرده[40].

إن إقامة شراكة بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني أصبحت أمرًا ضروريًّا، كما أن إيجاد سبل لخلق تعاون فعّال في الوطن العربي يمثل تحديًا يُضاف إلى باقي التحديات المرتبطة بالتنمية البشرية المستدامة[41].

تؤكد وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدتها الدول العالمية، على ضرورة وجود مجتمع مدني قوي. ويجب أن يتجاوز الأمر كونه مجرد هيكل تنظيمي إلى وجود كيانات مدنية نشطة تحتاج إلى توفير بيئة ملائمة لتحقيق نجاحها[42].

تنبع الحاجة إلى مؤسسات مدنية فاعلة من الفجوة الكبيرة بين اللغة السياسية التي تسلّط الضوء على أهمية الشراكة وقيمتها، وبين الواقع الذي لا يزال فيه التنفيذ ضعيفًا وغير مترجم إلى خطط عمل محددة واستراتيجيات واضحة تدعم الشراكة الحقيقية وتعزّز التعاون بين مختلف الأطراف[43].

إن تفعيل دور المؤسسات الشبابية بشكل خاص، والتنسيق والعمل المشترك بين منظمات المجتمع الأهلي بشكل عام، يتحقق عن طريق وضع مشاريع مشتركة، والحصول على مساعدات ومساندة من الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، بهدف التخفيف من حالة الفقر المنتشرة في مختلف المناطق[44].

من ثَمّ، فإنّ تفعيل التعاون بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني لا يُعد مجرد خيار إداري، بل هو ضرورة لتقليص الفوارق الاجتماعية والحدّ من الفقر الذي يتغذى أساسًا على غياب العدالة في توزيع الموارد وضعف المشاركة المجتمعية .ويُعتبر هذا التعاون خطوة أساسية لضمان استدامة الجهود التنموية وتحقيق الأمن الاجتماعي في مواجهة الأزمات الاقتصادية، خاصة تلك المرتبطة بالطاقة ومحدودية الموارد.

خاتمة:

بعد كل النقاط التي تطرقنا لها، خلصت هذه الدراسة إلى أن قطاع الطاقة يمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، وأي اختلال في أدائه لا يقتصر تأثيره على العجز المالي للدولة، بل يمتد ليطال القدرات المعيشية للمواطنين ويعمق من حدة الفقر. وقد تجسد ذلك بوضوح في حالة مصر، حيث أدى تراجع الإنتاج الطاقوي وارتفاع فاتورة الاستيراد وتراكم الديون إلى انكماش فرص العمل وتزايد معدلات البطالة، وهو ما انعكس مباشرة على ارتفاع مؤشرات الفقر، خاصة في المناطق الريفية والصناعية المتضررة.

كما كشفت النتائج عن تحقق الفرضيتين الأساسيتين للدراسة؛ إذ ثبت أن أزمة الطاقة كانت محركاً رئيسياً لاتساع رقعة الفقر عبر رفع تكاليف الإنتاج وتسريح العمالة، في الوقت الذي أثبتت فيه المعطيات أن الإصلاحات الاقتصادية في هذا القطاع، رغم أهميتها لضمان الاستدامة المالية، قد حملت في طياتها آثاراً اجتماعية سلبية على الفئات الهشة والطبقة الوسطى في المدى القصير.

وعليه، فإن معالجة ظاهرة الفقر في مصر تتطلب مقاربة متكاملة لا تقتصر على السياسات الاقتصادية الكلية، بل تشمل تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، واستهداف الدعم للفئات الأكثر احتياجاً، وتحقيق التوازن بين ضرورة الإصلاح الهيكلي لقطاع الطاقة ومراعاة البعد الإنساني والعدالة الاجتماعية، بما يضمن تحويل هذا القطاع الحيوي من عامل ضغط إلى محرك حقيقي للتنمية الشاملة والمستدامة.

النتائج:

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً: أسفرت الأزمات المتتالية التي شهدها قطاع الطاقة المصري عن ارتفاع مستوى الضرائب والرسوم المفروضة على المواطنين، لاسيما تلك المتعلقة باستهلاك الغاز والكهرباء والبنزين وغيرها من مشتقات الطاقة، في وقت شهدت فيه العملة المصرية انخفاضاً ملحوظاً في سوق الصرف، مما زاد من أعباء المعيشة على الأسر المصرية، وخاصة الفئات محدودة الدخل.

ثانياً: أثبتت الدراسة أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، تمتد آثارها لتشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. فكلما زادت نسبة الفقر، تدهور المستوى الثقافي والتعليمي في المجتمع، وذلك بسبب عجز الأولياء عن توفير مصاريف الدراسة، مما يؤدي إلى تسرب الأطفال من مقاعد الدراسة في سن مبكرة لمساعدة أسرهم في كسب قوت اليوم. كما يؤدي الفقر إلى ضعف القدرة على توفير الرعاية الصحية والمسكن الدائم، مما يفاقم من معاناة الفئات الهشة ويهدد تماسك المجتمع واستقراره.

ثالثاً: أظهرت الدراسة أن مكافحة ظاهرة الفقر والوقاية منها تتطلب استراتيجية وطنية شاملة، تُعد من قبل كفاءات حقيقية مطلعة بواقع المجتمع المصري، وتستند إلى معطيات دقيقة وتحليل علمي

موضوعي. كما تتطلب تخصيص ميزانيات مالية معتبرة لإنعاش القطاع الطاقوي وتحسين الخدمات العامة، مع ضمان الشفافية والمساءلة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

رابعاً: أكدت النتائج وجود علاقة طردية بين تراجع كفاءة قطاع الطاقة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في مصر، حيث تزامن كل انخفاض في الإنتاج الطاقوي مع ارتفاع ملحوظ في مؤشرات الفقر، خاصة في المناطق الريفية والصناعية المتضررة. كما أظهرت النتائج أن الإصلاحات الاقتصادية في قطاع الطاقة، رغم ضرورتها، كان لها تأثيرات سلبية على الفئات الهشة والطبقة الوسطى في المدى القصير.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقترح الباحثة التوصيات التالية:

أولاً: إعادة هيكلة قطاع الطاقة في مصر من خلال الاستثمار الجاد في الطاقات المتجددة (الشمسية والرياح)، لتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية المكلفة والمستوردة، مع تطوير البنية التحتية للقطاع لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، وتقليل الفاقد، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. ويُعد التوجه نحو الطاقة المتجددة خياراً استراتيجياً لتعزيز أمن الطاقة الوطني وتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية.

ثانياً: ضبط السياسات الضريبية المتعلقة بالطاقة من خلال إعادة النظر في الضرائب والرسوم المفروضة على استهلاك الطاقة، بما يراعي الفئات الهشة ومحدودة الدخل، وتبني نظام ضريبي تصاعدي يحقق العدالة الاجتماعية، مع توجيه الإعفاءات والدعم للفئات الأكثر احتياجاً، بما يضمن عدم تحميلها أعباء إضافية تفوق طاقتها.

ثالثاً: وضع دعم موجه للأسر تحت خط الفقر، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المنزلية (الكهرباء والغاز)، من خلال تطوير نظام الدعم النقدي المشروط (مثل برنامج تكافل وكرامة) ليشمل تعويضات عن ارتفاع تكاليف الطاقة، مع ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه بالفعل، والحد من التسرب الدعمي، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الأكثر تأثراً بالإصلاحات الاقتصادية.

رابعاً: تفعيل الشراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية والتنموية، مع العمل على تهيئة البيئة التشريعية والقانونية التي تمكن هذه المؤسسات من القيام بدورها الفاعل في مكافحة الفقر، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وضمان الشفافية والمساءلة في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع

1. أحمد صافي، ونوري موسى، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاستثمارات المالية والحقيقية، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان، الملتقى الدولي الرابع، الجزائر، 2009م.
2. الأمم المتحدة، إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، القرار 2/55، 2000م.
3. إمام سحر عبد الستار، دراسة بحثية حول ظاهرة عمالة الأطفال في مصر في ظل قانون مكافحة الاتجار بالبشر، محاماة نت، 21 سبتمبر 2024، متاح على الرابط https://www.mohamah.net/law
4. البنك الدولي، Subsidy Reforms in Egypt. 2022
5. البنك الدولي Promoting Inclusive Human Capital Development and Building Resilience in Egypt through Cash Transfer Programs. 2021.
6. البنك الدولي، World Development Report 2021: Data for Better Lives. 2021
7. البنك الدولي، Egypt Poverty Indicators – National Poverty Line واشنطن، البنك الدولي، 202م3.
8. بوجملين، إيمان. انقطاع الكهرباء بمصر يتصدر منصات التواصل الاجتماعي. الجزيرة نت، 09-07-2024، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net/news/2024/6/27/
9. تقي الحسني عرفان، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، 1999م.
10. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) المسح القومي لعمالة الأطفال، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء القاهرة، 2021م.
11. خرباشي حنان، الأبعاد الاقتصادية لمشكل الفقر في العالم العربي وانعكاساته السياسية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 9، العدد 2، 2022م، ص ص 59-45.
12. صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، المسح القومي الشامل للتعاطي والإدمان في مصر، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، القاهرة، 2020م.
13. عجبو محمود، مدى انتشار سوء التغذية في مصر وعلاقته بأهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، 2023م.
14. عصر أحمد إبراهيم، خبراء: تأثيرات الفقر على المجتمع كبيرة، وأخطرها على التعليم، مجلة الألوكة الثقافية الإلكترونية، 06-01-2014، متاح على الرابط https://www.alukah.net/culture/0/64845/
15. علي إيمان أحمد علي حسن، مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 16، العدد 4، 2024م، ص ص 771-810.
16. علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية – حالة الدول الأقل نمواً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014م
17. عمر قمان؛ وسعيدي بن شهرة، إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي – الأزمة الاقتصادية العالمية 2008–2009 أنموذجا، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2019م، ص ص 37-52.
18. القحطاني بن محمد علي. الفقر في وطننا العربي. 13-09-2019، متاح على الرابط:
http://www.aun.edu.eg/conferences/27_9_2009/ConferenceCD_files/Papers/11.doc
19. محمد محمود العجلوني. الأسباب الاجتماعية لظاهرة الفقر والطرق الاقتصادية لمعالجتها. ورقة عمل مقدمة إلى اليوم العلمي لجامعة الأميرة سمية، 2024/10/12، متاح على الرابط:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/27680/1/bnaslman-hnaa.pdf.pdf
20. مصطفى العبد الله، الأزمات والدورات الاقتصادية، الموسوعة العربية، 11-10-2024، متاح على الرابط:
https://mail.arab-ency.com.sy/details/635
21. منظمة الصحة العالمية (WHO)، اليونيسيف (UNICEF)، البنك الدولي. تقديرات مشتركة لسوء التغذية لدى الأطفال (Joint Child Malnutrition Estimates)، منظمة الصحة العالمية، جنيف، 2023م.

22. منظمة العمل الدولية، National Child Labour Survey 2023 – Egypt (ILO)، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2023م.
23. منظمة العفو الدولية (Amnesty International) تقرير الحريات في العالم العربي، منظمة العفو الدولية، لندن، 2022م.
24. منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) مؤشر مدركات الفساد 2022 - دليل المواطن، منظمة الشفافية الدولية، برلين، 2022م.
25. منظمة الشفافية الدولية، تقرير الشفافية الدولية حول وضع المجتمع المدني ودوره في مكافحة الفساد، منظمة الشفافية الدولية، برلين، 2013م.
26. منظمة اليونيسيف (UNICEF) تقرير حالة الشباب في مصر، اليونيسيف، القاهرة، 2020م.
27. UNICEF, Egypt Family Health Survey (EFHS), 2021, Child Labour Estimates, 2021, UNICEF, New York.
28. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية العربية: تحديات الأمن الإنساني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2009م.
29. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الحوكمة من أجل التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2014م.
30. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية في مصر: التنمية حق للجميع – مصر المسيرة والمسار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، 2021م.
31. حسن النجفي، القاموس الاقتصادي، مطبعة الإدارة المحلية، بغداد، 1977م.
32. يموت عبد الهادي، الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة هل سلمت منها الدول العربية؟ مجلة الجيش اللبناني، العدد 64. 21 سبتمبر 2024، متاح على الرابط:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
33. انهيار قطاع الكهرباء في مصر. دوغرو هابر العربية. 18-09-2024، متاح على الرابط :
http://www.dogruhaberarapca.com/Form.php?Sayfa=Yazdir&f=1&id=6241
34. هل يحل الربط الإقليمي أزمة الكهرباء في مصر؟ الجزيرة نت، 1 ديسمبر 2024، متاح على الرابط :
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/1/
35. Chatham House. Can Egypt's social safety nets cushion the impact of IMF-led reforms? Kalam, 2023 ،https://kalam.chathamhouse.org/

الهوامش:

(1) حسن النجفي، القاموس الاقتصادي، مطبعة الأدارة المحلية، بغداد، 1977م، ص89.
(2) تقي الحسني عرفان ، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، 1999م، ص200.
(3) أحمد صافي، ونوري موسى، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاستثمارات المالية والحقيقية، دراسة تطبيقية على عينة منالشركات المدرجة في بورصة عمان حساب للأوراق المالية، الملتقى الدولي الرابع، الجزائر، 2009م.
(4) مصطفى العبد الله، الأزمات والدورات الاقتصادية، الموسوعة العربية، 11-10-2024، متاح على الرابط:
https://mail.arab-ency.com.sy/details/635
(5) قمان عمر، وسعيدي بن شهرة، (2019)، إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي – الأزمة الاقتصادية العالمية 2009–2008 أنموذجا، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، ص37-52.
(6) محمد محمود العجلوني، الأسباب الاجتماعية لظاهرة الفقر والطرق الاقتصادية لمعالجتها ، ورقة عمل مُقدمة إلى اليوم العلمي لجامعة الأميرة سمية، 12-10-2024، متاح على الرابط
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/27680/1/bnaslman-hnaa.pdf.pdf

(7) المرجع نفسه.

(8) علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الاسلامية – حالة الدول الأقل نموا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014، ص ص 56-59.

(9) علي إيمان أحمد علي حسن، (2024)، مفهوم الفقر وأسبابه: دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 16، العدد 4، ص ص 771-810.

(10) القحطاني بن محمد علي، الفقر في وطننا العربي،13-09-2019، 18-09-2024، متاح على الرابط:
http://www.aun.edu.eg/conferences/27_9_2009/ConferenceCD_files/Papers/11.doc

(11) خرباشي حنان، (2022)، الأبعاد الاقتصادية لمشكل الفقر في العالم العربي وانعكاساته السياسية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 9، العدد 2، ص ص 45-59.

(12) انهيار قطاع الكهرباء في مصر، 18-09-2024، متاح على الرابط:
http://www.dogruhaberarapca.com/Form.php?Sayfa=Yazdir&f=1&id=6241

(13) إيمان بوجملين، انقطاع الكهرباء بمصر يتصدر منصات التواصل الاجتماعي، الجزيرة نت، 09-07-2024، 19-09-2024، متاح على الرابط : https://www.aljazeera.net/news/2024/6/27/

(14) هل يحل الربط الإقليمي أزمة الكهرباء في مصر؟ الجزيرة نت 1 ديسمبر 2024، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/1/

(15) البنك الدولي، Subsidy Reforms in Egypt (2022).

(16) المرجع نفسه

(17) هل يحل الربط الإقليمي أزمة الكهرباء في مصر؟ مرجع سابق الذكر.

(18) البنك الدولي، (2021):
Promoting Inclusive Human Capital Development and Building Resilience in Egypt through Cash Transfer Programs.

(19) البنك الدولي، (2022)، مرجع سبق ذكره.

(20) Chatham House, (2023), *Can Egypt's social safety nets cushion the impact of IMF-led reforms?* Kalam, https://kalam.chathamhouse.org/

(21) البنك الدولي، (2022)، مرجع سبق ذكره.

(22) Chatham House, ibid.

(23) إمام سحر عبد الستار، دراسة بحثية حول ظاهرة عمالة الأطفال في مصر في ظل قانون مكافحة الاتجار بالبشر، محاماة نت. 21 سبتمبر 2024، متاح على الرابط https://www.mohamah.net/law

(24) منظمة العمل الدولية. National Child Labour Survey 2023 – Egypt. (2023). (ILO) جنيف: منظمة العمل الدولية.

(25) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2021)، (CAPMAS)، المسح القومي لعمالة الأطفال، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

(26) إمام، سحر عبد الستار، مرجع سابق الذكر

(27) صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، (2020)، المسح القومي الشامل للتعاطي والإدمان في مصر، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، القاهرة.

(28) عصر أحمد إبراهيم، خبراء: تأثيرات الفقر على المجتمع كبيرة، وأخطرها على التعليم، مجلة الألوكة الثقافية الإلكترونية، تاريخ الاسترجاع: 20 سبتمبر 2024، الموقع: https://www.alukah.net/culture/0/64845/

(29) عصر أحمد إبراهيم، مرجع سابق الذكر.

(30) يموت عبد الهادي، الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة هل سلمت منها الدول العربية؟ مجلة الجيش اللبناني، العدد 64. 21 سبتمبر 2024، متاح على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

(31) منظمة الصحة العالمية (WHO)، اليونيسيف (UNICEF)، البنك الدولي، (2023)، تقديرات مشتركة لسوء التغذية لدى الأطفال، (Joint Child Malnutrition Estimates)، منظمة الصحة العالمية، جنيف.

(32) عجبو محمود، (2023)، مدى انتشار سوء التغذية في مصر وعلاقته بأهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 24، العدد، 01، ص ص 44-64.

(33) يموت عبد الهادي، مرجع سبق ذكره.

(34) البنك الدولي، (2023)، *Egypt Poverty Indicators – National Poverty Line*، واشنطن.

(35) البنك الدولي، (2021)، واشنطن.

Promoting Inclusive Human Capital Development and Building Resilience in Egypt through Cash Transfer Programs

(36) البنك الدولي، (2021)، واشنطن، (يؤكد على دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة).

World Development Report 2021: Data for Better Lives

(37) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2014)، (UNDP)، الحوكمة من أجل التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

(38) منظمة العفو الدولية، (2022)، (Amnesty International)، تقرير الحريات في العالم العربي، منظمة العفو الدولية، لندن.

(39) منظمة الشفافية الدولية، (2022)، (Transparency International)، مؤشر مدركات الفساد - دليل المواطن، منظمة الشفافية الدولية، برلين.

(40) منظمة الشفافية الدولية، (2013)، تقرير الشفافية الدولية حول وضع المجتمع المدني ودوره في مكافحة الفساد، منظمة الشفافية الدولية، برلين، (تصريح المدير كوبس دي سورات حول تقييد الحكومات لأنشطة المجتمع المدني).

(41) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2009)، (UNDP)، تقرير التنمية البشرية العربية، تحديات الأمن الإنساني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

(42) الأمم المتحدة، (2000)، إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، القرار 2/55.

(43) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2021)، (UNDP)، تقرير التنمية البشرية في مصر، التنمية حق للجميع، المسيرة والمسار، القاهرة، مصر.

(44) منظمة اليونيسيف، (2020)، (UNICEF)، تقرير حالة الشباب في مصر، اليونيسيف، القاهرة.